

مجلس التبعية والانبطاح

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

لقد استحق المجلس النيابي اللبناني الحالي مجدداً بجدارة وامتياز "صفة مجلس التبعية والانبطاح" وذلك بعد أن ضيع أعضائه الـ ١٢٨ فرصة قانونية لا تعوض للاعتراض على القانون الانتخابي الجائر الذي فرضته سوريا على متولي الحكم في نهاية السنة الماضية بقصد إيصال مجلس نيابي إلى ساحة النجمة موالي لها بالكامل، ليس فيه حتى عضواً واحداً معارضاً لاحتلالها، يذعن لمخططاتها التوسعية التي لم تعد بخافية على أحد، يشرعن وجودها، يسبح بحمد قادتها ليلاً نهاراً وعلى استعداد تام للبصم على الوحدة معها عندما يُطلب منه ذلك ودون أي اعتراض. علماً أن الوحدة هذه لم يعد ينقضها سوى الشكليات فقط بعد أن تمت الهيمنة الكاملة على الحكم ومؤسساته المدنية والعسكرية عن طريق المتعاونين وبعد أن رُبط البلد بعشرات الاتفاقات المفروضة عليه تحت مظلة "الأخوة والتعاون والتنسيق" وتم تجنيس ما يزيد عن نصف مليون غريب دون أي وجه حق فأخلوا بالتوازن الديموغرافي الدقيق للبلد.

لقد ضيع أعضاء المجلس النيابي اللبناني الحالي في السابع والعشرين من شهر كانون الثاني سنة الـ ٢٠٠٠ فرصة ذهبية للتكفير عن خطاياهم وآثامهم والعودة عن طريق الضلال والتبعية، ففي ذلك التاريخ انقضت المهلة القانونية المحددة لتقديم مراجعة إبطال قانون الانتخابات النيابية الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٣/١/٢٠٠٠، من دون أن ينضم أي عضو من الأعضاء الـ ١٢٥ إلى زملائهم نسيب لحود، نجاح واكيم ونديم سالم الذين أعدوا مراجعة للطعن بالقانون الجائر أمام المجلس الدستوري وكان يلزمها عشرة تواريخ لم يأتي منهم إلا ثلاثة فقط، علماً أن العشرات من الأعضاء الكرام هؤلاء عارضوا القانون بشدة "إعلامياً" ولم يتركوا عورة من عوراته إلا وكشفوها. يشار هنا إلى أن السيد نسيب لحود أحد الأعضاء الثلاثة الذين أعدوا الطعن بات أمر عودته إلى المجلس القادم محفوف بالمخاطر بعد أن فصلت منطقة المتن الشمالي في القانون الجديد على مقاس صهر العهد وحامل أختامه الوزير ميشال المر ولائحته الانتخابية والتي قيل أنها ستضم ابن سيد العهد وأحد أبناء أعمامه بدلاً من نسيب لحود وربما صهره الياس المر مكان والده (ميشال المر). أما حظوظ السيد نديم سالم بالعودة إلى المجلس فمعدومة كلياً في ظل القانون الجديد وتهميش جزين فيه وبعد أن غضب عليه السيد نبيه بري بسبب مواقفه الوطنية حول مصير

جزين وسلامة أهلها. يبقى أن عودة نجاح واكيم أيضاً ليست مضمونة في ظل تقسيم بيروت الجديد وتفصيل العاصمة على مقياس الحريري والحص وسلام.

نسيب لحد أسف لعدم توافر التواقيع العشرة الضرورية لقبول مراجعة الطعن معتبراً أنه تم تفويت فرصة لإعطاء اللبنانيين قانوناً عادلاً وقال: "لا شك أنه لو تأمنت تواقيع عشرة نواب، لكانت ضمنت إبطالاً مؤكداً للقانون المذكور لما فيه من عيوب دستورية فاضحة سبق للمجلس الدستوري أن أصدر حكمه القاطع في شأنها عام ١٩٩٦. فالتقسيمات الانتخابية في القانون الحالي تفتقر إلى المعايير الموضوعية وتضرب مبدأ المساواة الذي نصت عليه المادة ٧ من الدستور والتي سبق للمجلس الدستوري أن استند إليها من أجل إبطال قانون الانتخابات الصادر في آب ١٩٩٦ للعلّة نفسها". ترى هل يتعظ من توهموا عن حسن نية أو بسبب اليأس من أهلنا في الوطن المحتل وبلاد الانتشار أن العهد اللحدوي هو خشبة الخلاص فيعودون عن أوهامهم مميزين بين الواقع المزري الاحداري الذي يرعاه متولو الحكم وعلى رأسهم العماد لحد، وبين ما يجب أن يكون عليه الحكام من مصداقية وتجرد وقدسية وشجاعة؟ ترى هل بمقدور هؤلاء الذين توهموا أن العوسج قد يثمر تيناً الاعتراف بخطأ تقديراتهم وبالتالي تحكيم ضمائرهم ومساندة الحق والشهادة له وبالتالي الكف عن السير وراء السراب؟ إن العلاج لا يكون في التلهي بالأعراض بل بمكافحة المرض واستئصال مسبباته، ولبنان في ظل الاحتلال السوري تحديداً لن يعرف لا الراحة ولا الأمن ولا الكرامة مهما تغير الحكام. الحل هو برحيل كافة الجيوش الأجنبية عنه مع كافة تفرعاتها أكانت شقيقة أم عدوة وباستعادة الاستقلال والسيادة والقرار الوطني والحريات، كما أن الرؤساء والنواب والوزراء الذين يعينهم المحتل حتى وإن كانوا قديسين وبررة فإنهم من صنيعة المحتل هذا ولمصلحته ولخدمة أغراضه سيعملون شئنا أم أبينا، ومتولو الحكم الحالي من سيد العهد إلى أصغر مسؤول لن يحدوا عن هذه القاعدة وإلا تم استبدالهم، فكفانا أوهاماً وتعلقاً بالآمال الكاذبة. إن المجلس النيابي الذي سيعينه المحتل السوري هذه السنة إن لم تتأجل هرطقة الانتخابات لأسباب إقليمية لن يكون مختلفاً عن مجلسي ال ١٩٩١ وال ١٩٩٦ اللذين كانا تكملة للديكور وختماً بيد من عينهما. أما المؤسف فأن يصر البعض من أهلنا وقادتنا وخصوصاً الذين يفترض بهم أن يحملوا لواء التحرير والثورة ويهبوا لنجدة الوطن المهان بكرامته، المؤسف أنهم وحفاظاً على مصالحهم الشخصية يصرون على الاعتراف بشرعية مجلس نيابي لم يتجاسر من أعضائه ال ١٢٨ سوى ثلاثة فقط على التوقيع على عرضة ترفع أمر مخالفة قانونية فاضحة إلى المجلس الدستوري إنه بالواقع مجلس يستحق عن جدارة مسمى "مجلس التبعية والابطحاح". عشم وعاش لبنان